

متجاهلاً تعهداته لصندوق النقد... السيسي يمنح جهازًا تابعًا للجيش ملايين الأفدنة وأكبر صوامع القمح



الأحد 5 يناير 2025 10:30 م

منح قائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي، جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، التابع للجيش، مساحة تقدر بـ 4 ملايين فدان للزراعة، وإقامة أكبر صوامع في مصر بسعة تخزينية تصل إلى 2.5 مليون طن من الأقماع. وقال رئيس جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، العقيد في الجيش بهاء الغنام، إن "إنشاء الجهاز استهدف دعم مشروع زراعة نصف مليون فدان في منطقة الدلتا الجديدة، ثم تحول بقرارات جمهورية إلى جهاز يعمل على تحقيق التنمية المستدامة في العديد من المجالات، منها الإسهام في المجال الزراعي بإجمالي 4 ملايين فدان، وفي المجال الصناعي بأكبر مدينة لمشاريع التصنيع الزراعي بمحور الضبعة، وسوق لوجستي على مساحة 500 فدان، وإقامة أكبر صوامع في مصر بسعة تخزينية تصل إلى 2.5 مليون طن من الأقماع."

1200 فدان في الضبعة

وأضاف الغنام، في اجتماع مع وزيرة البيئة ياسمين فؤاد، الأحد، أن "الجهاز يتبنى فكرة الزراعة القائمة على التنوع الجغرافي لخلق التوازن في السوق المصري، والخروج إلى أسواق الدول الأخرى، إلى جانب إنشاء شركة للتحويل الرقمي للزراعة في مصر لإظهار الأرقام الحقيقية لحجم الزراعات والمحاصيل، وإقامة منظومة جديدة يستفيد منها نحو 5400 جمعية زراعية لرقمنة العقود، وتحديد الأراضي بتقنية (جي بي إس) والأقماع الصناعية، مع ربط النوع الزراعي بالبصمة الطيفية لرصد المحاصيل المتنوعة". وتطرق الغنام إلى مشروع المدينة البيئية بوصفه أحد المشروعات العمرانية التي ينفذها جهاز مستقبل مصر على مساحة 1200 فدان في منطقة الضبعة، قائلًا: "نتطلع إلى التعاون مع وزارة البيئة في دفع المشروعات الزراعية التي يتولاها الجهاز، من خلال التركيز على الاستفادة من المخلفات الزراعية". وبحسب بيان لوزارة البيئة، بحث الاجتماع التعاون المشترك بين الوزارة والجهاز في تعزيز الاستثمار البيئي والمناخي، وتنفيذ استراتيجية الاقتصاد الحيوي، وتنمية البحيرات، وفقًا لـ "العربي الجديد". وثمنت فؤاد دور جهاز مستقبل مصر في دفع عجلة التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية، في مختلف المشروعات بقطاعات الطاقة والزراعة والمياه، وغيرها من القطاعات الحياتية التي تمس الموارد الطبيعية في البلاد. وذكرت أن "ملف التنمية المستدامة من أوائل الملفات التي اهتمت بها وزارة البيئة، بداية من الاستراتيجية الأولى للتنمية المستدامة في عام 2005، وخروج مفهوم التنمية المستدامة من عباءة البيئيين إلى ربط تأثير التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الموارد الطبيعية، وتأثير الاستغلال الحالي للموارد على الأجيال القادمة".

الاستحواذ على بحيرة البردويل

وعن تنفيذ تكاليفات قائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي بمنح الجهاز كامل مساحة بحيرة البردويل الواقعة شمالي سيناء، للبدء في أعمال التنمية الاقتصادية وتطوير مراسي الصيد لزيادة الإنتاجية السمكية، قالت فؤاد إن "الوزارة بدأت إجراءات عاجلة لحل مشكلات البحيرة، والاستفادة من الخبرات الوطنية المتاحة في مجالات تغير المناخ والبحيرات والثروة السمكية". من جهته، قال الرئيس التنفيذي لجهاز شؤون البيئة، علي أبو سنة، إن "منطقة بحيرة البردويل تضم أراضي رطبة، ويوجد اتفاقيات دولية حاکمة لها"، متابعا "سنعمل على تنمية البحيرة لاستعادتها إنتاجيتها، والتعاون مع جهاز مستقبل مصر في الجزء الواقع بحممية الزرانيق، وطريقة استرداده والحفاظ عليه وفق الهدف الرئيس لحماية تنمية البحيرة". وفي 31 أكتوبر الماضي، أقر مجلس الوزراء استحواذ جهاز مستقبل مصر على بحيرة البردويل، استجابة لتوجيهات السيسي ووجه الأخير الحكومة بالعمل على تقديم حزمة من المساعدات الاجتماعية للصيادين، بهدف تعويضهم عن وقف أعمال الصيد في البحيرة، ومساعدتهم حتى تستعيد البحيرة طاقتها الإنتاجية من الأسماك. وتنتج بحيرة البردويل كميات كبيرة من الأسماك تصل إلى أربعة آلاف طن سنويًا وهي بحيرة شديدة الملوحة يبلغ طولها نحو 90 كيلومترًا، وعرضها نحو 22 كيلومترًا، ويفصلها عن البحر المتوسط ممر رملي ضيق، وتقع ضمن النطاق الإداري لمدينة بئر العبد على الساحل الشمالي لشبه جزيرة سيناء، شرقي مصر.

وأُنشئ جهاز مستقبل مصر تحت إشراف القوات الجوية (الجيش) بموجب قرار السيسي رقم 591 لسنة 2022، بهدف إعلان هو استصلاح مليون ونصف المليون فدان من الأراضي الصحراوية وعوضًا عن ذلك، صدرت قرارات رئاسية تباعًا بضم عدد كبير من الأراضي الزراعية والمستصلحة في المحافظات لمصلحة الجهاز، سواء مملوكة للدولة ملكية خاصة أو للمواطنين، ونزعها منهم قسرًا مقابل تعويضات هزيلة. وتتوسع الحكومة في نقل ملكية الأراضي للشركات التي يملكها الجيش، بدلًا من القطاع الخاص، بما يتعارض مع حديثها المتكرر بشأن التزامها بإفساح المجال لتعزيز دور هذا القطاع في النشاط الاقتصادي، تنفيذًا لبنود وثيقة سياسة ملكية الدولة، وتعهداتها لصندوق النقد الدولي بتقليص دور الجيش في الاقتصاد تدريجيًا.